عناصر الضعف الجيوبوليتيكية وأثرها على كيان الدولة الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية

د. خالد محمد بن عمور
قسم الجغرافيا/كلية الآداب/جامعة عمر المختار

المقدمة :

تتجاوز الأسئلة المطروحة في المنطقة العربية في الوقت الحالي، ما هو مطروح بشأن انهيارات النظم السياسية، أو احتمالات عدم الاستقرار المزمنة إلى سيناريوهات أعقد تتعلق بحالات للتفكك الجغرافي لبعض الدول، كأخطر ما يمكن أن تواجهه الدولة الوطنية في المنطقة، على النحو الذي يمكن تحليله عملياً من واقع حالة ليبيا، إن الناظر المتأمل في موقع ليبيا وما يحويه من موارد طبيعية وبشرية، يدرك دونما عناء أثر عبقرية المكان والسكان، فليبيا بلد مترامي الأطراف تبلغ مساحته 1750000 كم^2 ويطل على البحر المتوسط بسواحل تقترب من 2000كم^2، وهي تضم أقاليم طبيعية متمايزة ولا شك أن هذه الجغرافيا قد ألقت بتمايزها على طبيعة الدولة، وتظل ليبيا فضاء لعوالم ثلاثة تجمع العروبة والإفريقية والإسلام .

وليبيا على الرغم من تماسك بنيتها السكانية والثقافية إلا أنها تعاني من معضلات جيوبوليتيكية تعكس ضعف الدولة، دفعت بأقاليمها التاريخية إلى تعميق التباعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنموي فيما بينها، وسمحت للانتماءات الأولية في البلاد في مقاومة وجود الدولة بكيانها الموحد، في ظل سياسات إستئثارية من قبل السلطات الحاكمة دفعت بالأقاليم إلى النظر للدولة المركزية الموحدة على أنها أداة قهر وإفقار، مما جعل الدولة حسب العديد من المؤشرات تعاني من مأزق بنيوي مرتبط بهيكلها، مما يزيد من تنامي مؤشرات التباعد و تجذرها داخل بنية المجتمع والسلطة، فطغيان الهويات المحلية وتآكل قدرة الدولة على إدارة التنوع أحدث شروخاً في الروابط المصلحية وعدم التكيف مع الاتجاه الاندماجي .

وليس بخاف أن هذا التصادم في الهوية والانتماء الثقافي المحلي قد يدفع بليبيا إلى أزمة حقيقية، حيث أن هذا التصادم في الهوية والانتماء خلق حالة من الاستقطاب الحاد أفضى إلى النيل من أركان مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة في ليبيا .

ولقد تميزت ليبيا في عهد القذافي عن سائر المنظومة العربية بعدم استيفائها التعريف الإجرائي للدولة، المتمثل في العقد السياسي، والبنية البيروقراطية المؤسساتية، بالإضافة إلى غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام، ويبدو أن غياب التقاليد المؤسساتية في ليبيا أسهم في تنامي النزعات المحلية (العرقية – والقبلية)، وأصبحت القبيلة بديلاً عن الدولة في حالات عديدة، كما أن فشل النخبة الحاكمة في مهمة بناء هوية وطنية جامعة يلتف حولها كافة الليبيين زاد من الثنائية الحادة في كيان الدولة الليبية، التي برزت بشكل حاد مع مطلع ثورة 17 فبراير 2011م واستمرت إلى أن وصلت لحالة الانقسام في إدارة الدولة بين القوى السياسية في البلاد منذ نهاية عام 2014م .

مشكلة الدراسة :

ترتبط المشكلة المطروحة في هذه الورقة ببلورة عناصر ضعف الدولة الليبية التي تقود إلى الصراع بين أقاليمها وعدم تجانسها جيوسياسياً مما سينعكس على مستقبل الدولة الوطنية الموحدة التي تمثل كيان الإقليم الليبي، حيث لم تبرز عناصر الضعف الجيوبوليتيكي كمجرد رد فعل مباشر على التهميش المكاني بين أقاليم البلاد، وإنما كمعضلة في البنية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الليبية تم التغاضي عنها منذ نشأة الدولة واستقلالها في منتصف القرن الماضي، وهذه الدراسة تحاول التركيز على دراسة أثر عناصر الضعف الجيوبوليتيكي على فعالية وأداء كيان الدولة الليبية .

تساؤلات الدراسة:–

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

– ما هي عناصر الضعف الجيوبوليتيكية للدولة الليبية؟ وهل عناصر تعمل كمحفزات لتفكك الدولة ؟

– هل الإشكاليات الجيوبوليتيكية للدولة لها تأثيرها على اندماج وفعالية الدولة الليبية ؟

– هل حالة الانقسام مسئولة عن أزمة الدولة الليبية وضعفها؟

– كيف يمكن تجذير محفزات وحدة كيان الدولة للتغلب على نقاط الضعف الجيوبوليتيكية ؟

الحدود المكانية والزمنية للدراسة :–

المجال المكاني للدراسة:– هي الدولة الليبية بحدودها السياسية الحالية التي تتوسط شمال القارة الأفريقية، وتمتد ما بين خطي طول 9 إلى 25 شرقاً ومن دائر عرض 18,25 إلى 33 شمالاً، وهي بذلك تتوسط العالم العربي كحلقة وصل بين المشرق العربي والمغرب العربي.

المجال الزمني للدراسة:– يمتد المجال الزمني للدراسة من استقلال ليبيا عام 1951م باعتباره عام الاستقلال وتكوين الدولة الليبية الحديثة إلى 2017م عام نهاية الهدف للدراسة.

أهداف الدراسة:–

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أبرزها ما يلي :–

– التعرف على عناصر الضعف الجيوبوليتيكية التي تعترض كيان الدولة الليبية .

– معرفة تأثير عناصر الضعف الجيوبوليتيكية على قوة الدولة الليبية .

– وضع تصورات ومقترحات تساعد الدولة على التغلب على إشكالية عيوبها الجغرافية السياسية المؤثرة في كيانها السياسي .

– التعريف بأهمية علم الجغرافيا السياسية ودوره في تحديد فعالية أداء الدول .

منهجية الدراسة:–

بحكم أن هذه الدراسة تهتم بعناصر الضعف الجيوبوليتيكية المؤثرة في التركيب المكاني للدولة الليبية والمؤثرة على قوة الدولة الليبية ودورها وسلوكها السياسي الداخلي والخارجي، ولكي تصبح الدراسة علميا سيتم الاستعانة بعدة مناهج علمية حسب الحاجة إليها في كل جزء من أجزاء الدراسة وهي على النحو التالي :

– المنهج التاريخي: الذي يقوم على تتبع ظاهرة معينة من خلال متابعة تطورها في فترات زمنية متعاقبة لمحاولة لتفسيرها والكشف عن العوامل التي أدت إليها، ولقد تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي للكيان السياسي الليبي .

– المنهج الإقليمي: ويهتم الباحث فيه بدراسة وتحليل خصائص قوة أو ضعف الدولة، وذلك من خلال دراسة العوامل المكانية المؤثرة في إقليم الدولة والمشكلات المتعلقة بها .

– المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقوم على تفسير الظاهرة موضوع الدراسة للوصول إلى نتائج تحكم مسارات تطور الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا الأسلوب يقوم على وصف عناصر الضعف الجيوبوليتيكي وتقييم حالتها وتحليل أبعاد تلك الحالة وأثرها على الدولة الليبية .

أهمية الدراسة:–

تنبع أهمية الدراسة في محاولة الربط العميق لمضمون الجوانب التطبيقية لعلم الجغرافيا السياسية لفهم حقيقة الأبعاد المكانية الداخلية والخارجية للدولة الليبية كظاهرة في الجغرافيا السياسية، من خلال تحديد الخطوط الرئيسة لخصائص المكان السياسي لليبيا، من الناحية الجغرافية الطبيعية وارتباطها بالمتغيرات الجغرافية البشرية التي في النهاية تحدد عناصر القوة والضعف الجيوبوليتيكي للدولة الليبية.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على دور التشتت الطبيعي المؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة الليبية، وكيفية الحد من أثر هذا التشتت على قوة الدولة ودورها الداخلي والخارجي للوصول إلى بناء دولة فعالة في إطارها المكاني .

الخصائص الجغرافية لليبيا:–

ليبيا كمفهوم مكاني لم يبرز إلي الوجود في السياسة الدولية الحديثة إلا مع بداية القرن العشرين، وتحديداً عندما أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوماً ملكياً تحت رقم 1133 لانتداب قضاة للعمل في ليبيا في الأول من شهر أغسطس عام 1912م. و قد مثل ذلك المرسوم أول وثيقة رسمية تعلنها الحكومة الإيطالية لتجعل من ولاية طرابلس الغرب و متصرفية بنغازي اللتين كانتا تحت سيطرة الحكومة العثمانية إقليماً سياسياً واحداً حدد له اسم ليبيا[1].

وتحتل ليبيا مساحة كبيرة من طرف القارة الإفريقية الشمالي بين خط طول 9 وخط طول 20 شرقاً في حين أن أقصى امتداد لها جنوباً يصل إلى دائرة عرض 18.25 وشمالاً إلي دائرة عرض 32.57 شمالاً. وهذا التحديد الفلكي جعل الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد والسودان، أما شرقاً فتسير الحدود مع كل من مصر والسودان وغرباً مع حدود تونس والجزائر .

ويظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع رقعة الدولة الليبية التي تقدر مساحتها بحوالي 1750250 كيلومتر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها قرابة 6500 كم، منها 4550 كم حدود برية، أما الباقي 1950 كم فهو طول الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلى رأس اجدير غرباً. أدى هذا الموقع المميز وهذه المساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثر البلاد منذ أقدم العصور بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جداً التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، وقد لعب هذا الموقع دوراً فريداً في جانبين مهمين: الأول التطور الجيوبوليتيكي لليبيا، والثاني: التركيب الداخلي للدولة[2].

وأراضي الدولة الليبية رحبة في معظمها ويبلغ متوسط ارتفاعها ما بين 200- 600 متر فوق سطح البحر، وتنحدر أراضيها وتنحدر تدريجياً كلما اتجهنا شمالاً حتى تنتهي عند ساحل البحر المتوسط مكونة حزاماً ساحلياً منخفضاً يختلف اتساعه من منطقة إلى أخرى، وتتعدد المظاهر التضاريسية بالأراضي الليبية إلا أنه يمكن حصرها في ثلاث نطاقات رئيسة، النطاق الأول: يشمل السهول الساحلية في كل من المنطقة الشرقية وسهل بنغازي وسرت وسهل مصراتة الخمس وسهل الجفارة، والنطاق الثاني: ويضم المرتفعات الشمالية التي تتمثل في هضبة البطنان والجبل الأخضر والجبل الغربي، أما النطاق الثالث: وهو النطاق الصحراوي الذي يشمل الهضاب مثل الحمادة الحمراء والمنخفضات الشمالية مثل منخفض الجغبوب وأوجلة وجالوا واجخرة ومنخفض مرادة، كما يشمل هذا النطاق أحواض أوباري ومرزق وحوض الكفرة بالإضافة إلي الجبال التي تتمثل في جبل الهروج وجبل تبستي وجبل العوينات وجبل السوداء، يضم النطاق الصحراوي عدة أودية كبيرة مثل وادي الشاطئ وادي الآجال بالإضافة إلى المسطحات الرملية والسرير .

وتمتد الأراضي الليبية في جزئها الأعظم ضمن النطاق الصحراوي الجاف الذي يسود أغلب القسم الشمالي من القارة الإفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد، حيث تسقط الأمطار بكميات تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها بالنسبة لقيام الحياة الحيوانية والبشرية حسب كمية الأمطار. فمن هذه المناطق ما تكفي أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط، كما هو الحال في الجبل الأخضر،

ومنها ما تكفي أمطاره لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر سقوط للأمطار في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة[3].

وبحكم موقع ليبيا في الإقليم المداري وشبة المداري جعل درجات الحرارة لا تختلف كثيراً بين مناطق البلاد المختلفة، وهي عموماً مرتفعة في الصيف باستثناء الشريط الساحلي والمرتفعات الشمالية، ومعتدلة إلى مائلة إلي البرودة في الشتاء، أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فالاتجاه السائد في الصيف هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي والشمالي الغربي. أما في فصل الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي ثم الجنوب الغربي، أما الأقاليم الجنوبية فالرياح الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية بالإضافة إلى الشمالية هي السائدة. وعموماً يغلب على مناخ ليبيا الجفاف طول العام .

ويبلغ سكان ليبيا حوالي 5.363.369[4] نسمة حسب المسح الوطني للسكان عام 2012م على مساحة تبلغ حوالي 1.750.000 كيلومتر مربع، وهكذا يتضح جلياً التباين الحاد بين مساحة الدولة الشاسعة وحجم سكانها المحدود، مما انعكس سلباً على توزيعهم المكاني داخل البلاد وظهر بمظهر التوزيع المشتت المتخلخل الذي يوحي بضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية. وبتفحص خريطة توزيع السكان في ليبيا يتضح عدم انتظام هذا التوزيع، فأغلب المناطق الجنوبية والوسطى تظهر بوصفها مناطق خالية من السكان تقريباً، ويستقر السكان في مدن وقرى صغيرة في واحات مبعثرة في الصحراء من غات حتى الكفرة. غير أن منطقتي التركز السكاني التقليديتين هما منطقة التركز السكاني في الشمال الغربي وتمثل نواتها مدينة طرابلس، ومنطقة التركز السكاني الثانية في الشمال الشرقي وتمثل نواتها مدينة بنغازي، وبشكل عام لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية وخاصة المناخ والغطاء النباتي والعوامل البشرية وخاصة العامل الاقتصادي، دوراً رئيساً في التشتت الداخلي للسكان، فقد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا[5].

التطور الجيوبوليتيكي للكيان السياسي الليبي:-

يمكن تعريف الجيوبوليتيكا بأنه العلم الذي يدرس ويحلل الظاهرة الجغرافية السياسية المحلية أو الإقليمية أو العالمية على ضوء المتغيرات العالمية من ناحية ومؤثراتها الإقليمية من ناحية أخرى، ولذا يمكن القول بأن المشكلة الجيوبوليتيكية هي القضية التي تنشأ وتتطور

وتتعقد بفعل العوامل الجغرافية الداخلية الذي (هو جوهر الحدث)، المتأثر بالعوامل الإقليمية والدولية التي تشكل (عامل الحدث) الذي يتحرك بفعل أهمية المكان (الموقع) الاستراتيجي ومتغيراته الجغرافية المتنوعة وموارده الاقتصادية وخصائصه البشرية وعلاقته بمصالح القوى الأخرى، وتأثيره على التوازن القائم بين أقاليمها الجيوبوليتيكية، وعليه فإن أية قضية جغرافية سياسية داخل الدولة إذا ما تدخل فيها عامل إقليمي أو دولي فأكثر أو تورطت فيها مصالح أكثر من دولة فإن تلك القضية تتحول من مشكلة جغرافية سياسية إلى مشكلة جيوبوليتيكية ينبغي معالجتها على ضوء مؤثرات تلك القوى ومدى علاقتها بالمكان ومتغيراته الجغرافية المختلفة[6].

وهذا يعني أن الجيوبوليتيكا المعاصرة لا تعالج فقط صراع القوى العالمية كصراع تاريخي مستمر، وإنما يجب أن يعالج الجيوبولتكس الداخلي للدولة والأقاليم المضطربة ومعالجة الديناميكية للأحداث التي تجري داخل الدولة وفي إقليمها الجيوبوليتيكي وفقاً لتفهم واقع وخطورة موقعها الجغرافي ومساحتها وشكلها وحجم ونوعية مواردها الطبيعية، وانعكاسات ذلك على قدرات الدولة الحديثة. كما أن إدراك فواعل القوة في خصائص السكان من حيث حجم السكان ونموهم وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافي داخل أراضي الدولة وتركيبهم العرقي وانعكاس ذلك على وحدة الدولة والشعب، وتماسكه مع بيان دور العلماء والتكنولوجيين والخصائص الحضارية في دعم الدولة، ويشمل أيضا حجم القوات المسلحة ومستوى تدريبهم ونوعية تسليحها والرأي العام وفعاليته والقيادة والإيديولوجية. كما أن الجيوبوليتيكي الداخلي يتطلب إدراك واسع لكفاية وحجم وقدرة مؤسسات الدولة الاقتصادية والصناعية ومتانة الاقتصاد الذاتي وقدرتها على إنتاج الغذاء وكفاية التواصل بين أقاليم البلاد المختلفة .

ومن المفيد تتبع المسارات الرئيسة في تاريخ ليبيا قبل أن نصل إلي الخريطة السياسية الحالية وفقاً لمعطياتها الجيوبوليتيكية الحالية، والتتبع التاريخي الغرض منه ليس التتبع الزمني وإنما معرفة استراتيجية المكان في كل زمن بحيث نستطيع أن نحدد خريطة القوة والضعف لليبيا من الناحية الجيوبوليتيكية .

ليبيا القديمة:- كانت الاتصالات الأولى بين كيان ليبيا والعالم الخارجي مرتبطة بصلة الجوار مع مصر الفرعونية، فقد كانت غارات القبائل الليبية على غرب الدلتا لا تنقطع وهي لا

تعدو في جوهرها أن تكون مظهراً للعلاقات المألوفة بين الرعاة والزراع، وفي وجه هذه الغارات المتلاحقة تواترت الحملات المصرية المضادة التي كانت تتوغل بعيداً داخل أعماق إقليم برقة وتخضعها في كثير من الأحيان لنفوذها[7]، وقد اقتصر النفوذ الفرعوني على برقة، وظهر النفوذ الفينيقي في طرابلس وكان استعمار تجار ومحطات تجارية ولهذا اقتصر على ساحل طرابلس وضم عدة مدن من أهمها التريبولس (المدن الثلاث) لبدة (لبيتس) وأويا (طرابلس) وصبراته، وفي القرن السادس قبل الميلاد أصبحت المدن الثلاث من ضمن إمبراطورية قرطاجة الفينيقية في تونس. وفي وقت معاصر لسيطرة قرطاجة الفينيقية على الساحل الغربي بدأ الاستيطان الإغريقي في القرن السابع قبل الميلاد في برقة، وقام الإغريق بتأسيس عدة مدن من أهمها البنتابولس (المدن الخمس) قورينا (شحات) وميناءها أبولونيا (سوسة) ثم إلي الغرب برشي (المرج) وميناءها توخيرا (توكرا) ومدينة يوسبريدس (بنغازي)، وعدة مستوطنات في التميمي والبمبة ورأس الهلال واسلطنة طلميثة والأبرق ودريانة واجدابيا إلى سلطان بالقرب من سرت. وبهذا قسمت البلاد بين النفوذ الإغريقي في برقة والنفوذ القرطاجي (الفينيقي) في طرابلس وتم الصدام بينهما عندما زاد التوسع القرطاجي إلى منطقة تخوم سرت إلى أن تحددت الحدود بينهما في تلال فيلاينوس (منطقة القوس الشهيرة). ولكن الصراع الأكبر كان في عكس اتجاه الصراع شرق – غرب في اتجاه الخارج ولم تكن عملية تفريغ للصراع الداخلي (الإغريقي – الفينيقي) وإنما صراع مع قوى خارجية تريد فرض نفوذها على الإقليم، فمن ناحية بسط الاسكندر نفوذه على برقة إلى مصر لتصبح تحت حكم البطالمة. في حين أن الصراع بين روما و قرطاجة أدى إلى سقوط طرابلس تحت النفوذ الروماني واستمرت قسمت البلاد بين البطالمة والرومان[8].

غير أن هذا الانقسام لم يستمر إذ سيطرت روما على شمال أفريقيا بالكامل وأصبحت برقة وطرابلس تحت النفوذ الروماني، وهذه أول مرة تتوحدان فيها سياسياً وكانت أول مرة تلحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك توحدت ليبيا في إطار سياسي واحد، استمر هذا الإطار الإقليمي السياسي نحو خمسة قرون. والطريف أن الامبراطورية الرومانية انقسمت بين روما وبيزنطة، فأصبحت برقة تحت سيطرت الامبراطورية البيزنطية بينما خضعت طرابلس لسيطرة روما، وزاد من حدة الانقسام السياسي سيطرت الفرس على مصر ومد نفوذهم إلى

برقة بينما سيطر الوندال على شمال أفريقيا بما فيها طرابلس، على أن الحال بعد ذلك استقر لبيزنطة في ليبيا بالكامل[9].

ليبيا في العهد العربي الإسلامي:- يعد الفتح العربي الإسلامي لليبيا أهم تحول سياسي في تاريخها، فقد حدد مصيرها ومستقبلها السياسي عندما أصبحت عضواً في العالم العربي والإسلامي، حيث فتح عمرو بن العاص برقة وطرابلس وأرسل عقبة بن نافع لفتح فزان وبدأت عملية تعريب ليبيا منذ ذلك الحين، على أن التعريب الحقيقي لليبيا تأخر إلى القرن الحادي عشر حين تدفقت قبيلتا بني سليم وبني هلال إلي ليبيا عندما استقرتا في برقة وطرابلس واختلط العنصر العربي بالبربري بشكل عميق ووضع الأساس الجنسي لليبيا الحالية.

وعلى الرغم من أن الفتح العربي الإسلامي حقق وحدة الكيان الإقليمي لليبيا من الناحية السياسية، إلا أنها تأثرت بلعبة القوى العربية الإسلامية فعرفت البلاد ثنائية برقة للفسطاط (مصر) وطرابلس للقيروان (تونس أو ولاية افريقية) مثلما حدث في الدولة العباسية. كما حكم الاغالبة من تونس والموحدين من فأس و الحفصيين طرابلس لمدة ثلاثة قرون، كانت برقة تحكم من مصر من الفاطميين إلي السلاجقة والمماليك والأيوبيين[10].

ليبيا في العهد العثماني:- خضعت ليبيا لأكثر من ثلاثة قرون ونصف للسيطرة العثمانية وكانت تعرف بطرابلس وبرقة وأحياناً بطرابلس الغرب، وفي أحيان كثيرة ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، وكانت فزان تلحق كسنجق تابع لها، وكانت ليبيا مهمة للدولة العثمانية من الناحية السكانية والاقتصادية، أما من الناحية السياسية فإن البلاد دخلت توازنات القوى والصراع بصورة مباشرة وخطيرة بين الدولة العثمانية والقوى الدولية في البحر المتوسط، مما انعكس في نهاية المطاف سلباً على ليبيا بعد انهيار الدولة العثمانية وعجزها وضعفها مما فتح المجال للتغلغل الأوربي الذي وضع الأساس الصلب للاستعمار الايطالي .

وبينما كانت طرابلس تخضع لقوى مركزية طاردة نحو الخارج كانت برقة تخضع لقوى جاذبة نحو الداخل وتتجه نحو الجنوب الصحراوي بعيداً عن المؤثرات الخارجية، وهي الحركة السنوسية التي عاشت في ليبيا، وتعد من أهم الحركات الدينية السياسية التي تفجرت في العالم الإسلامي، والتي خلقت نمطاً مكانياً محدداً في الجغرافيا السياسية هو نمط شيوخ الزوايا في مناطق نفوذها، وبالرغم من أنها بدأت كحركة دينية ثم تحولت إلى حركة مقاومة أمام التدخل

الأوربي (الفرنسي في تشاد والنيجر – الانكليزي في مصر والسودان – الفرنسي في الجزائر– الإيطالي في ليبيا) ثم أصبحت حركة سياسية[11].

وقد اصطدمت الحركة السنوسية في الجنوب بالاستعمار الفرنسي ولم يلبث أن تدخل الإيطاليون في ليبيا واستعمروها، وبدأت حركة الجهاد بقيادة الحركة السنوسية، خاصة بعد أن تخلت تركيا عن ليبيا في معاهدة لوزان، والغريب أن ايطاليا لكي تبرر استعمارها لليبيا تعد أول من أطلق على ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي اسم ليبيا في بداية الاحتلال 1912م[12].

الاستعمار الايطالي في ليبيا:– بدأت الأطماع الاستعمارية الايطالية في ليبيا مبكراً في نهاية القرن التاسع عشر، ولم يتحقق لها ذلك إلا في 1911م، وليست إيطاليا الوحيدة التي كانت لها أطماع، فألمانيا لها أطماع غير واضحة في ليبيا كشفتها سلسلة البعثات الألمانية إلى الصحراء الليبية، كما أن بريطانيا وفرنسا حاولتا بسط نفوذهما على البلاد أو تحديد مصيرها. وكانت الحرب الايطالية حرب إبادة وغير متكافئة من البداية إلى النهاية وهي تمثل نموذج الاستعمار الاستيطاني الشرس، وقد أخذ هذا الاستعمار عدة مراحل من أهمها ما يلي: –

1 – مرحلة استعمار الساحل:– انقضت القوات الإيطالية على كل الساحل الليبي بطول البلاد بأعماق مختلفة، ولم تأتِ عشرينيات القرن الماضي حتى استقر الحال للمستعمر الايطالي مع وجود جيوب المقاومة في منطقة الجبل الأخضر والبطنان .

2 – مرحلة استعمار الداخل:– كان قيام الفاشية في ايطاليا في 1922م نقطة تحول خطيرة في الصراع، حيث وصل العدوان الايطالي إلى أقصاه وأقساه، ففي منطقة الساحل كان الاستيطان هو الهدف، أما الداخل فقد كانت السيطرة هي الهدف ولذلك تكررت الحملات العسكرية إلى الجغبوب وفزان وأخيراً الكفرة في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، وانتهت السيطرة الايطالية بعد القضاء على المقاومة بقيادة عمر المختار في منطقة الجبل الأخضر.

3 – مرحلة الاستقرار:– وهي سياسية تعتمد على طمس هوية البلاد واستبداله بالهوية الإيطالية، وبالرغم من أنها قد بدأت مع بداية الاستعمار إلا أن عملية المقاومة للمجاهدين الليبيين جعلتها عسيرة ولم تتم إلا في بداية ثلاثينيات القرن الماضي .

ويمكن القول أن الاستعمار الايطالي كان يهدف من خلال دورته العامة للاستعمار إلى

تحقيق المراحل التالية:-

1- الابتلاع السياسي:- قامت الحكومة الايطالية بإعلان ليبيا الايطالية جزءاً لا يتجزأ من إيطاليا الأم وساحلها هو الشاطئ الرابع وهي تتكون من مقاطعات طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة والمنطقة العسكرية الجنوبية شأنها شأن بقية المقاطعات الإيطالية الأخرى وسكانها رعايا إيطاليون من المسلمين والكاثوليك .

2- تفريغ السكان:- يعد الاستعمار الإيطالي مسئول عن عملية تناقص رهيبة في سكان ليبيا، فتشير التقديرات الإيطالية الرسمية إلى أن خسائر ليبيا في السكان تتجاوز الثلث، كما أن نسبة المهاجرين إلى الدول المجاورة تصل إلى الثلث، فالمقدر أن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال كان ما بين 1.5 مليون نسمة إلى 2 مليون نسمة[13] تناقص إلى 763.200 ألف نسمة في عام 1938م .

3- اغتصاب الأرض:- الأرض هدف كل استعمار استيطاني، وقد وضعت إيطاليا سياسة اغتصاب الأراضي ومصادرة الأملاك العامة والملكيات الخاصة من أهم أولوياتها، فقد سجل الاستعمار الإيطالي على سبيل المثال 450 ألف هكتار حتى منتصف الثلاثينيات القرن الماضي تحت دعاوي حق الفتح ونزع الملكية وتم تمليك هذا كله لشركة انتي ENTE الايطالية التي تولت عملية إعدادها للمهجرين الإيطاليين[14].

4- توطين المستعمرين:- لم يكن الاستعمار الإيطالي يستهدف أقل من تحويل التراب الليبي وتغيير طبيعة الأرض وفرض لاندسكيبه الحضاري، لذلك وضعت خطط ضخمة للتهجير والتوطين، فمثلاً حتى لا يشعر المهجرون بالغربة أو يهتز التنظيم الاجتماعي وحتى تثبت جذورهم بعمق كانوا ينقلون سكان القرية الواحدة بأكملها بكل مرافقها من مدارس وكنائس وغيرها. وقد كانت المستعمرات الزراعية التي أنشاها الإيطاليون على نمطين الأول: قرى مجمعة والثاني: مزارع مبعثرة تنتشر على الطرق[15].

استراتيجية تحرير ليبيا:- إن عملية تحرير ليبيا من الناحية الجيوبوليتيكية تتلخص في ثلاث عمليات هي:-

1 - عملية شد الحبل:- أخذت المعركة في صورتها الكاملة صورة تقليدية لعملية شد الحبل العسكرية المتواترة والمتوترة بين قوات المحور والحلفاء ما بين قاعدة مصر شرقاً وتونس

غرباً، وأصبحت المعركة مد وجزر عبر ليبيا .

2 – المحور الخطي:– كان محور المعركة خطياً أساساً، اقتصر ميدان المعركة عملياً على المنطقة الساحلية أما النطاق الصحراوي فقد كان حقل ألغام وهذا أدى إلى تحديد مصير المعركة في الشريط الساحلي .

3 – المفاتيح الاستراتيجية خارج الحدود:– على الرغم من العديد من المعارك التي جرت على أرض ليبيا فإن المعارك الفاصلة وقعت خارجها أو على أبوابها بدرجة أو بأخرى: من ناحية في العلمين ومن الناحية الأخرى في مارث والواقع أن هاتين هما مداخل ليبيا الاستراتيجية الحقيقية ومفاتيحها الحاكمة التي حسمت الصراع فيها[16].

قواعد عامة في الشريط الجيوبوليتيكي لليبيا:–

إن صورة التطور الجيوبوليتيكي المتصل بتاريخ ليبيا ككيان سياسي رسمت لها عدة قواعد عامة متصلة بالثوابت والمتغيرات لهذا الكيان يمكن حصر بعضها فيما يلي:–

1 – تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية سلسلة استعمار تتابع حلقاتها مما يعني أن البلاد عاشت معرضة للسيطرة والخطر بحكم قيمة موقعها الجغرافي .

2 –كان مصدر الخطر الأساسي دائماً هو البحر، فالاستعمار البحري هو الأكثر بروزاً في تاريخ البلاد وهذه الحقيقة تعكس مركز ليبيا في البحر المتوسط وقوته وتأثيره في صراعات القوة في البحر المتوسط الذي يعد بؤرة قارات العالم القديم، حيث خضعت طرابلس لقوى النفوذ البحري تسع مرات مقابل ست مرات في برقة، مقابل خضوع برقة لنفوذ القوى البرية تسع مرات مقابل ست مرات لطرابلس (كما يوضح الجدول رقم 1)، وهو ما أثر في تكوين شخصية كل إقليم وزاد من مجال التنافس في قيادة البلد بين مناطق النفوذ البري ومناطق النفوذ البحري.

3 – تحرك الاستعمار الذي شكل مصدر الخطر الخارجي المتوسط كان يدور في عكس اتجاه الساعة عبر التاريخ، فمن مصر القديمة إلى فينيقيا في الشامثم الإغريق ببلاد اليونان وبعدها الرومان من روما وتكررت نفس الدورة عكس عقارب الساعة من الفتح العربي إلى تركيا العثمانية إلى ايطاليا الاستعمارية. من خلال هاتين الدورتين نرى أن الخطر الخارجي البري والبحري إنما يأتي أساساً من الشرق تحديداً من الحوض الشرقي والأوسط للبحر المتوسط[17].

4 – كانت نوعية الاستعمار الذي تعرضت له البلاد في تاريخها الطويل ما بين استعمار استيطاني واستعمار استراتيجي، يرمز الأول إلى الاستعمار الفينيقي والإغريقي والروماني ثم العثماني، أما الاستعمار الايطالي فقد جمع في البداية بين النمطين، وثنائية نمط الاستعمار في ليبيا انعكاس لظروفها الطبيعية وموقعها الجغرافي في شمال أفريقيا .

5 – من أبرز ملامح التطور الجيوبوليتيكي لليبيا الانقسام الثنائي بين أكثر من قوة خارجية، إذ يمكن حصر سبع حالات على الأقل فقد خضعت برقة للحضارة الفرعونية مقابل خضوع طرابلس الفينيقية، وبرقة الإغريقية مقابل طرابلس القرطاجية، وبرقة البطلمية وطرابلس الرومانية، وبرقة البيزنطية وطرابلس الرومانية، وبرقة الفارسية وطرابلس الوندالية وبرقة الفاطمية وطرابلس الأفريقية، بالإضافة إلى النفوذ المتذبذب أحياناً للمماليك والأيوبيين في برقة والموحدين والمرابطين والأشراف الأدارسة في طرابلس[18].

6 – رغم الاقتسام الثنائي المبكر والعميق فقد عرفت ليبيا الوحدة الإقليمية مبكراً نسبياً على الأقل تحت حكم الرومان، وتعمقت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين، وهذا يدل على أساس طبيعي يجعل من ليبيا وحدة إقليمية وسياسية تلقائية مما يجعل من الثنائية الداخلية خاصية ثانوية مهمة.

7 – تأخر استعمار ليبيا في الفترة الحديثة مقارنة بدول الجوار، و يرجع إلى ظروفها الطبيعية القاسية، مما شكل ضعف جاذبية المستعمرين إليها، كما أنه أقل عمراً من الاستعمار في كل من تونس والجزائر ومصر .

8 – من الحقائق الجيوبوليتيكية المثيرة واللافتة أن ليبيا وقعت في البداية نتيجة للعبة القوى الكبرى، وحصلت على استقلالها في النهاية بفضل صراع القوى الكبرى. والفارق بين الحالتين هو التواطؤ والاتفاق على تقاسم الجائزة الاستعمارية في الأولى والتضارب والعجز عن الاتفاق إلى حد الحرمان المتبادل في الثانية.

جدول (1) التطور الجيوبوليتيكي للكيان السياسي الليبي.

الكيان السياسي	برقة		طرابلس– فزان	
	النفوذ	نوع النفوذ	النفوذ	نوع النفوذ
	نفوذ فرعوني	بري	الفينيقيين	بحري
	الإغريق	بحري	الفينيقيين	بحري
	البطالمة	بري	الإمبراطورية الرومانية	بحري
الإمبراطورية الرومانية	الإمبراطورية الرومانية	بحري	الإمبراطورية الرومانية	بحري
	الإمبراطورية البيزنطية	بحري	الإمبراطورية الرومانية	بحري
الإمبراطورية البيزنطية	الإمبراطورية البيزنطية	بحري	الإمبراطورية البيزنطية	بحري
الخلافة الراشدية	تتبع ولاية مصر(الفسطاط)	بري	تتبع ولاية أفريقيا (القيروان)	بري
الدولة الأموية	تتبع ولاية مصر(الفسطاط)	بري	تتبع ولاية أفريقيا (القيروان)	بري
الدولة العباسية	تتبع ولاية مصر(الفسطاط)	بري	تتبع ولاية أفريقيا (القيروان)	بري
	الدولة الفاطمية	بري	دولة الاغالبة	بري
	دولة المماليك	بري	دولة الموحدين	بري
	الدولة الأيوبية	بري	دولة الحفصيين	بري
			دولة الأشراف الأدارسة	بري
			فرسان القديس	بحري
الدولة العثمانية	متصرفية	بحري	ولاية	بحري
الدولة العثمانية	الحركة السنوسية	بري	ولاية عثمانية	بحري
ايطاليا	ايطاليا	بحري	ايطاليا	بحري
المملكة الليبية المتحدة	ولاية		ولاية	
المملكة الليبية	ليبيا		ليبيا	
الجمهورية الليبية	ليبيا		ليبيا	
الجماهيرية الليبية	ليبيا		ليبيا	
دولة ليبيا	مرحلة صراع بين الأقاليم		مرحلة صراع بين الأقاليم	

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى:-

- نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، القاهرة، 1958م .
- خالد محمد بن عمور، أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951-1997م، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2000م.
- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني 1882م-1911م، المطبعة الفنية، 1971م .
- عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، بيروت، منشورات الجامعة الليبية، دار صادر، ط1، 1971م.
- عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795م-1835م، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1966م .

عوامل الضعف الجيوبوليتيكية في الدولة الليبية:-

تعاني الدولة ككيان مكاني من عدة نقاط ضعف جيوبوليتيكية بالرغم من تميزها بعدة نقاط قوة، ومن وضع نقاط القوة والضعف في كفة ميزان الجيوبولتكس وبفضل الأولى (نقاط القوة) والثانية (نقاط الضعف) كان هناك كيان سياسي واضح مهم اختفى أو تم تمزيقه، أنها دولة من دول الضرورة صنعتها الظروف السياسية حسب مفهوم الجغرافيا السياسية، ومثل ظهور النفط عامل مؤثر في سياساتها الداخلية والخارجية فقد قلب النفط كيانها ومنح البلاد قوة مضاعفة وفائض قوة وصحح الضعف في خصائصها الطبيعية .

لقد ظلت عناصر الضعف منذ استقلال ليبيا على درجات متفاوتة من المقاومة للدولة، تخبو تارة مع القوة المفرطة للاستبداد المركزي، وتتجلى تارة أخرى مع ضعف السلطة كما هو الحال في مرحلة ما بعد ثورة فبراير، في ظل التباعد الهيكلي الذي زاد من تأثير عناصر الضعف الجيوبوليتيكي على الدولة، وتتجلى عناصر الضعف الجيوبوليتيكي للدولة الليبية في النقاط التالية:

1 – الكيان السياسي لليبيا على مر التاريخ (باستثناء دولة البترول) كان كياناً فقيراً من حيث الموارد والسكان لسيادة الصحراء على معظم رقعة البلاد، فهي دولة صحراوية فقيرة، مما جعلها منطقة صراع نفوذ بين القوى الخارجية لأهمية موقعها الجغرافي، ومنطقة عزل بين الشرق العربي والمغرب العربي وبين الشمال الأوروبي والجنوب الإفريقي.

إلا أن هذا القياس لوزن الموارد ينطلق من فكرة الاستدامة وكيفية تعامل السكان مع تلك الموارد في خلق الاقتصاد الوطني الذي يقوم على استراتيجيات التنمية المستدامة .

2- التكوين الداخلي للدولة ممزق ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، وبالتالي قدر ما من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني الذي يضعف الاندماج المكاني للدولة. والكيان السياسي لأي دولة لا يمكن أن يكون مخلخل إلى حد أو آخر، وبالتعبير الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة بكل ما يعني ويحدد هذا التعبير، ووزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخلة وقوة بشرية محدودة وتباين شديد في الموارد بين أقاليم البلاد ونواة تاريخية ضعيفة هامشية الموقع وحدود وتخوم طبيعية صعبة الرقابة .

3 – المأزق الجيوبوليتيكي، إذ تواجه ليبيا معضلة جيوبوليتيكية تفقدها نقـــاط قوتها تمثلت في

افتقاد الدولة لنواة مركزية جغرافية جامعة، بالرغم انتظام شكل الدولة، فقد زاد من ضعف شكل الدولة أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وشدها إلى الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة، وأدى إلى تنافس سلبي داخل كيان الدولة، وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبرقة. فالدولة مترامية الأطراف تصل مساحتها إلى مليون و750 ألف كيلومتر مربع، موزعه بين إقليمين جغرافيا، أولهما صحراوي وهو يشكل غالبية مساحة البلاد، والآخر ساحلي .

حيث أن محاولات إعادة التنظيم المكاني في المنطقة الوسطى في البلاد كان من أهدافه التغلب على العيب الجيوبوليتيكي المتمثل في الفراغ الصحراوي على طول خليج سرت بطول حوالي 650 كم وعمق 300 كم، ويشطر المعمور الساحلي شرقاً وغرباً لتصبح هذه المنطقة منطقة ربط ودمج مكاني بدلاً من فصل جغرافي الذي لعبته طول تاريخ البلاد[19].

4 – مراكز العمران داخل الدولة هي الضابط الأساسي لتركيبها السياسي الداخلي، فليبيا دولة تنقسم إلي إقليمين، الأول الجبهة الساحلية وهما كتلتان منفصلتان، والإقليم الثاني الظهير الصحراوي. والجبهة الساحلية هي الإقليم المعمور سكانيا وعمرانياً في البلاد ينقسم إلى منطقتين (منطقة طرابلس – منطقة بنغازي) يفصل بينهما نطاق صحراوي يبدأ من جبال تبستي إلى خليج سرت، هذا الانفصال في النطاق الساحلي في المنطقة الوسطى التي تعد أهم مناطق ثروات البلاد خلق نوعاً من العزل المكاني بين مناطق المعمور وانعكس سلباً على التفاعل المكاني الداخلي.

5 – تمتاز البلاد بوجود ثلاث كتل سكانية بارزة الأولى: هي منطقة طرابلس (المنطقة الممتدة من تاورغاء شرقاً إلي رأس أجدير غرباً)، الثانية منطقة بنغازي (المنطقة الممتدة من اجدابيا غرباً إلي أمساعد شرقاً)، ومنطقة سبها مما خلق تبعثراً للسكان في البلاد وتباين بين هذه الكتل الثلاث من حيث حجم سكانها. مما خلق خريطة سكانية مبعثرة ومتباعدة تميل للتركز بجانب الساحل، الأمر الذي جعل نواة الدولة وكثافتها السكانية هي الأعلى (طرابلس) مما جعل قلب الدولة ميتاً.

6 – ضعف المركـزية بحكم التـطرف الهامشي للقلب السياسي الحيـوي النابض للدولة الذي

يقع في الركن الشمالي الغربي للبلاد، وهو بذلك قلب ميت، مما عرض هذا القلب للخطر وقلل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة في بيئات صحراوية وشبه صحراوية صعبة .

7 – التشتت الطبيعي شكل عامل فصل داخلي بارز في ظل تخلف وسائل النقل والمواصلات ومحاولة الدولة خلق تماسك سياسي وتنموي يخفف من هذا التشتت خاصة في ظل تبعثر العمران والسكان .

8 – أن التوزيع الجغرافي يشير إلى وجود جيوب لغوية من الامازيغ في مناطق عديدة من الشريط الساحلي وجبل نفوسه، بالإضافة إلى لغات الطوارق والتبو وكل هذه الجيوب اللغوية ذات اتجاه خارجي مما قد يخلق عدم تجانس بشري إلى جانب التشتت الطبيعي .

9 – وفيما يتعلق بموقع ليبيا بالنسبة للبحر المتوسط (جدول رقم 2): حيث تقع ليبيا وسط الشمال الأفريقي، حيث يمتد ساحلها على البحر المتوسط لمسافة تزيد قليلاً عن 1950كيلو متر تحديداً من بئر الرملة في الشرق عند حدود مصر إلى بلدة رأس أجدير على الحدود الغربية مع تونس، ويبلغ مجموع أطوال الحدود البرية والبحرية نحو 6500 كيلومتر تمثل البرية، منها 4550 كم والباقي هي حدود بحرية وهو ما يجعلها تمتلك أطول ساحل على شاطئ البحر المتوسط الجنوبي[20].

كما تعد ليبيا رابع دولة من حيث جبهتها البحرية على البحر المتوسط بعد كل من إيطاليا واليونان وتركيا[21]، وبالنظر إلى موقعها على البحر في منتصف ساحل البحر المتوسط تقريباً فإن ليبيا تأتي كدولة ساحل فقط وثلاثة أضلاع برية، ولأن شكلها الهندسي منتظم فهي تمتلك أعلى نسبة ممكنة من طول الساحل إلى مساحة الدولة ففي مقابل مساحة قدرها 1,750,000كيلومتر مربع يبلغ طول الساحل الليبي1950كيلومتر[22].

ولقد أعطى الموقع البحري لليبيا بإطلالته العريضة على حوض المتوسط في الشمال متوغلاً داخل اليابسة الأفريقية بحدود برية تتجاوز 4000 كيلومتر، وسط أربع دول عربية مجاورة تربطها بها أواصر دينية وثقافية عديدة وهامة الكثير من المزايا التي ساهمت في بناء قوة الدولة قديماً وحديثا، وقد تضاعفت أهمية الموقع البحري بسبب دوره الهام والرئيسي في تسويق النفط الليبي .

وتعززت الأهمية الاستراتيجية للموقع البحري الليبي بوجود خليج سرت الذي يعد مياهاً ليبية داخلية يبدأ بعدها مجال المياه الإقليمية الليبية، وتكمن أهميته لما له من أهمية اقتصادية كبيرة فمعظم الثروة النفطية تقع ضمن إقليمه الحيوي[23].

جدول (2) ترتيب الدول المتوسطية من حيث أطوال جبهاتها البحرية المتوسطية.

الدولة	الساحل/ميل
ايطاليا	2451
اليونان	1645
تركيا	974
ليبيا	910
أسبانيا	658
الجزائر	596
تونس	555
مصر	538
فرنسا	266
المغرب	190
ألبانيا	155
لبنان	105
سوريا	82

المصدر: محمد صفي الدين أبو العز، توازن القوى في منطقة البحر المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد السابع، مايو، 1979م،ص8 .

ولمعرفة توجه ليبيا هل هي دولة ذات توجه بحري أو ذات توجه بري تم قياس ذلك من خلال عدة مؤشرات حسب ما يلي[24]:-

أ – نسبة الحدود البحرية إلي الحدود البرية:- بتطبيق المعادلة على ليبيا تبين أن نسبة الحدود البحرية بلغت 29.2 % مقابل 70.8 % للحدود البرية، مما يعني أن الدولة ذات توجه بري.

ب – نسبة الحدود البحرية إلى المساحة:- بتطبيق المعادلة على ليبيا نجد أنها بلغت 0.001 وهي تشير إلى أن ليبيا ذات توجه بري.

ج – معامل الاحتكاك:- وبتطبيق هذا المعامل نجد انه بلغ 0.008 وهو يشير إلى أن ليبيا ذات توجه بري مما يحدد توجهاتها وتفاعلاتها وسلوكها الخارجي .

10 – تآكل قدرة الدولة على إدارة التنوع مما أحدث شروخاً في الروابط المصالحية للمجموعات السكانية، إذ بدا أن هناك اتجاهات التفكك بفعل عناصر الضعف الجيوبوليتيكية التي دفعت المجتمع إلى الهويات الأولية (المحلية)، بالرغم من قدرة الدولة خلال العقود السابقة على التكيف مع الاتجاه الاندماجي، وان اختزلته في خبرة قمعية منعت تأجيج الانتماءات الأولية، فإنها بدت أكثر ضعفا أمام الاتجاه التفكيكي لا سيما أنها فشلت في إدارة التنوع مما أدخلها ضمن موجة تفكيكية .

11- اختلاف مستوى التنمية بين أقاليم البلاد المختلفة، حيث تركزت المشاريع التنموية في أقطاب حضرية معينة بحكم تركز السكان بها، في مقابل ذلك تم إهمال الأقاليم ذات الثروات الطبيعية (النفط – الغاز)، فقد غدت التنمية غير المتوازنة هي السمة الأساسية التي تميز كل أطراف ليبيا دون استثناء.

إن خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن الجماعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية يقل ولاؤها للوطن، وإذا تداخلت هذه الجوانب مع الأوضاع العرقية والثقافية تزداد عمليات تمرد الأقاليم والمناطق على عمليات الاندماج الوطني .

12– خلق التباعد الجغرافي بين أقاليم البلاد وعدم إيلاء الأنظمة المتعاقبة إيجاد بنية اتصالية قوية بينها، تفاوتا في التطورات الثقافية والحضارية وقاد إلى التنافس السلبي بين إقليمي طرابلس وبرقة .

13– الامتداد المترامي الأطراف للإقليم الليبي جعله في كثير من الأوقات مجالاً حيوياً للتدخلات الإقليمية، وهو ما يفسر علاقة دول الجوار بالدولة الليبية ونظرتها الجيوستراتيجية التي تتمثل في فكرة المجال الحيوي داخل الأراضي الليبية، مما جعل كل دور الجوار تنظر إلى المناطق الليبية المجاورة لها مجالا حيوياً لها تلعب من خلاله أدوار مؤثرة في سلوك الدولة الليبية واندماجها مكانياً، مما يفقد الدولة العديد من مميزات موقعها الاستراتيجي ويجعلها منطقة

فراغ استراتيجي تجذب القوى الإقليمية والدولية لملء فراغها من خلال الهيمنة والسيطرة عليها لأهمية موقعها الاستراتيجي .

14– يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة، مما دفع بمخاطر التفكك الاجتماعي إلى إمكانية الانتقال إلى مستويات أخرى (سياسية – اقتصادية)، وهو ما يدفع إلى انتقال أنماط التفكك إلى مستوى الوحدة الترابية مما يصبح معه الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر .

خريطة (1) الدولة الليبية.

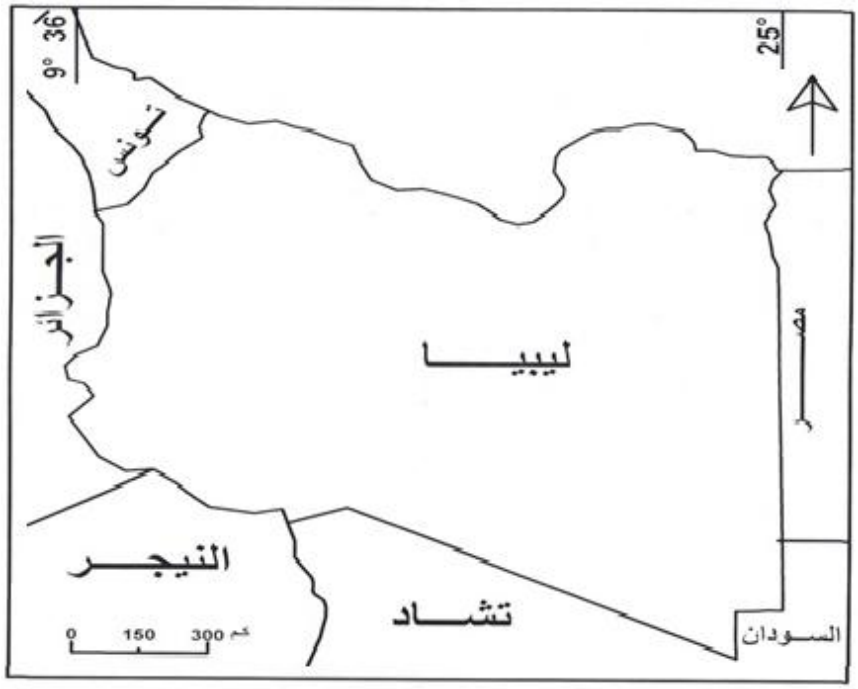

المصدر:– إعداد الباحث استنادا على الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مصلحة المساحة، طرابلس، 1978م، ص 7 .

15– عانت الدولة بعد أحداث ثورة 17 فبراير من تغير الظروف والشروط المهيئة لحالة اللا أمن كنتيجة لفشل الدولة في ضمان الحد الأدنى من دورها في إدارة البلاد، وتحقيق حالة الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وهذه الحالة تتضمن بعض المؤشرات التي واجهت فعالية وكفاءة الدولة الليبية يمكن تفصيلها في الجدول رقم (3) التالي:–

جدول (3) المؤشرات التي تؤثر على فعالية وكفاءة الدولة الليبية.

مؤشرات نقص السيطرة والتحكم	متغير الظروف والشروط المهيئة لحالة اللا أمن
ضعف انخراط الدولة في المجتمع	سوء الوصول وإدارة موارد الحياة
غياب مؤسسات الدولة	مصادر الدخل غير ثابتة
مناطق مهمشة	وجود الجماعات المتطرفة
ضعف الهياكل والبنى التحتية	وجود نوع من الظلم التاريخي في بعض المناطق
المقاومة الاجتماعية والثقافية لوجود الدولة الموحدة	الجريمة المنظمة (محلياً – دوليًا)
ضعف الاحتكار لمصادر الإكراه (انتشار السلاح)	الفساد المالي والإداري
نقص الرقابة على الحدود (حدود مخترقة)	تنامي الاقتصاد الموازي
التدخل الخارجي (المباشر وغير المباشر)	التغيرات الديموغرافية في بعض المناطق

المصدر:– إعداد الباحث استناداً إلى:- خالد محمد بن عمور، إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية وأثرها على الاندماج والهوية، منظور جغرافي سياسي، بحث غير منشور، ص 13 .

من خلال الجدول رقم (3) نجد أن إسقاط المؤشرات السابقة على الدولة الليبية تعتبرها الكثير من الأدبيات السياسية دولة فاشلة، وعاطلة ومنهارة وضعيفة، وذلك وفق التالي :-

- **على المستوى الاجتماعي**، يلاحظ تقهقر شروط الحياة، وتفاقم الفقر وسوء الأداء الاقتصادي بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية، الأمر الذي استغلته جهات من داخل الدولة وأطراف خارجية لتشجيع مجموعات محلية على المطالبة بالحقوق الاقتصادية والجماعية لفئة أو جماعة معينة .

- **على المستوى السياسي**، يلاحظ شيوع ظاهرة التغيير العنيف للأنظمة السياسية القائمة، كنتيجة لاتهامها بالفشل والتقصير في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بسبب الخلل البنيوي والوظيفي الذي وجدت فيه الدولة الليبية نفسها بعد عام 1969م والعجز عن بناء كيان سياسي قادر على ضمان الانسجام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع .

بهذا المعني فإن الدولة الليبية اتصفت بصفة الضعف أو الفشل بسبب العجز عن التسيير الكفء لشؤون الدولة، والفشل في التوزيع العادل للحقوق والواجبات بين مكونات المجتمع .

16– معضلة الانكشاف الخارجي، حيث تتسم البيئة الليبية بخصيصة الانكشاف للدور

الخارجي، لاسيما أنها تمثل جيو سياسياً، نقطة اتصال بين أوروبا من جانب وأفريقيا جنوب الصحراء من جانب أخر، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية، حيث نظر لها كممر للقفز الاستراتيجي يجب تأمينه، وليس كبيئة للاستعمار والتوطن فيها[25].

واقع بيئة الصراع في ليبيا:

يمكن القول بمراجعة أدبيات الجغرافيا السياسية حول طبيعة أزمة الدولة والمجتمع في ليبيا بوجود انحيازات فكرية وأيدلوجية وثقافية ذات أبعاد مكانية من حيث التأثير والتفاعل، شكلت قوى تفاعلية تعمل ضد مشروع الدولة الوطنية، ويمكن إجمالا تحديد أهم المجموعات الأساسية التي تعرقل مسيرة الدولة الوطنية الحديثة .

1 – **صراع الرؤى والهويات**:– يظل صراع الهويات أحد العوامل المفسرة للحالة الليبية، فقد أفضت سنوات حكم القذافي إلى فشل النخبة الحاكمة في بناء هوية وطنية جامعة، بل تعدى الأمر تلك الحالة إلى تفريغ المجتمع من رموزه الوطنية الجامعة وتكريس الانقسام الاجتماعي والثقافي في الواقع الليبي من خلال الممارسات السياسية التي تمس الأسس الاجتماعية للسكان، وتعزز أنماط الصراع الاجتماعي الذي كان يقوم على تقديم الولاء لنظام الحكم، وهو ما برز بشكل واضح بعد ثورة 17 فبراير بين قبائل ومناطق مع الثورة وقبائل ومناطق ساندت نظام القذافي .

كما أن الانقسام بين الشمال الذي يسود فيه العرق العربي مع الجنوب (بعض الجيوب في الشمال الغربي) الذي يتوطن فيه ما يعرف بالمكونات العرقية (التبو – الطوارق – الامازيغ)، برز معه صراع عرقي حول مشروع الدولة وتكوين وأسس هذا التكوين الذي يجب أن يضم ويعبر عن كل مكونات هذا الكيان، وما ينقل تركيبة السكان من دولة تتكون من شعب موحد إلى دولة الأمة (تتكون من عدة شعوب)، وهو ما ذكر في دستور المملكة الليبية المتحدة في عام 1951م مما يعطي دلالة واضحة على أن الصراع بين الشمال والجنوب ذو أبعاد عرقية، وأن محاولات عدم الاندماج ستدفع بمؤشرات هذا الصراع على الظهور بقوة على ساحة الحالة الليبية، وهو ما يفسر رفض المكونات العرقية في ليبيا إلى أي دستور ما لم يكن توافقي بالرغم من أن تلك المكونات تشكل أقليات سكانية لكن قوتها

تمكن في عنصرين هما:-

– **العنصر الأول**: تمكن قوة المكونات في المساحات الشاسعة التي تسيطر عليها والتي تشكل مساحات كبيرة من مساحة البلاد، كما أن هذه المساحات التي تعد مناطق نفوذ للمكونات العرقية تعتبر من مصادر الموارد الرئيسية للدولة الليبية (النفط – الغاز) .

– **العنصر الثاني**: تعد المكونات العرقية في ليبيا ذات امتدادات خارجية، فمكون التبو يمتد من ليبيا إلى تشاد والسودان، بينما مكون الطوارق فيمتد من ليبيا إلى النيجر ومالي وجنوب الجزائر، في حين أن مكون الامازيغ يمتد من ليبيا إلى تونس والجزائر والمغرب، وهي في تكوينها الاجتماعي عبارة عن شعوب تطمح في تقرير مصيرها وتكوين دول عندما تسمح الظروف الدولية والإقليمية لعدم رضائها عن تجزئتها بين الدول العربية الحالية، فقضية انفصالها تبرز إلى السطح عندما تضعف أو تنهار تلك الدول وتحاول أن الحصول على أكبر قدر من طموحاتها.

2 – الانقسام بين المركز والهامش: إن الانقسام بين المركز والهامش يرتبط بشكل الدولة، فبالرغم من أن شكل الدولة الليبية مندمج، إلا أن مركز الدولة (العاصمة) ليست في المركز الهندسي للإقليم، مما خلق تصدعات في الأطراف تحاول دائما إثبات وجودها في كيان الدولة انطلاقا من فكرة الفيدرالية إلى طموح الانفصال وهو ما يفسر بروز تيار الفيدرالية في برقة بقوة وإقليم فزان بدرجة أقل، خاصة وان آليات التفاعل في الآونة الأخيرة بعد فترة ثورة 17 فبراير زادت من قوة تلك الهوامش في مواجهة المركز بفعل الظروف الداخلية والفواعل الإقليمية .

3– التنافس على الموارد المحدودة:– كثير من الباحثين في الجغرافيا السياسية يؤكدون على دور العوامل الاقتصادية في انفصال الأقاليم عن الدول، وفي الحالة الليبية خريطة الموارد لا تتطابق مع خريطة توزيع السكان، فالمناطق الصحراوية الخالية من السكان هي أهم مناطق النفط والغاز، كما أن أهم موانئ النفط الرئيسية توطنت في المنطقة الوسطى (الهلال النفطي) وهي منطقة فراغ سكاني تقع بين كتلتي السكان الرئيسيتين (طرابلس – بنغازي)، مما يجعلها منطقة صراع بينهما من حيث السيطرة والنفوذ وهو ما يفسر الصراع على الموانئ النفطية في الفترة من 2011 إلى 2018م .

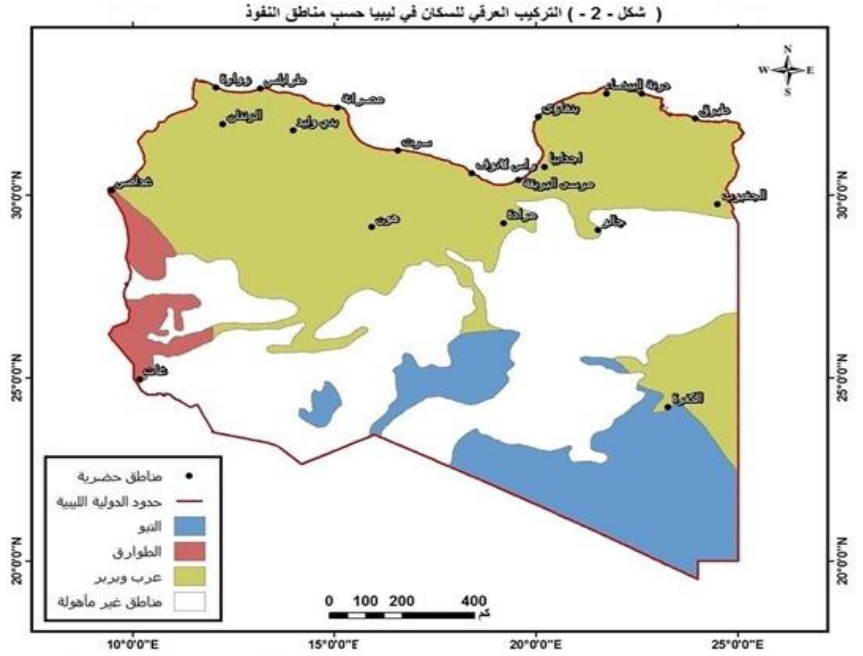

المصدر:- عمر عاشور، الدولة الفاشلة في ليبيا، مجلة تحولات استراتيجية، العدد 185، يوليو، 2011م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 21.

4 – انقسام النخبة والفشل في بناء الدولة الوطنية:- يشير بعض الباحثين إلى أن اندلاع الصراعات وتنافس الأقاليم السلبي ضد تيار الدولة، يعود إلى فشل الدولة في السيطرة الفاعلة على أدوات العنف والإكراه المادي المملوكة لديها .

فالنخبة السياسية في الدولة تدعم مركزها من تملكها للقوة المادية التي تقوم على استخدام العنف والإكراه المادي، بالإضافة إلى القوة الاجتماعية (قوة القبيلة) في ظل نموذج عسكرة المجتمع بعد أحداث ثورة 17 فبراير، وهو ما يشير إلى أن أي تيار لم يستطع تدعيم سيطرته على جهاز الدولة بشكل فعال، وهو ما يمثل مصدراً أساسياً من مصادر ضعف الدولة الليبية الحديثة وتفككها، خاصة وأن فرض الإرادة في الواقع يحتكم إلى نمط العنف والإكراه .

5 – العوامل الخارجية :- على الرغم من أن العوامل السابقة تشكل في مجملها أزمة

الضعف في الدولة الليبية خلال السنوات السابقة، فإنها لا تقوى وحدها على تفسير الانتقال من حالة الضعف إلى حالة الانقسام في بنية الدولة الليبية، إذ توجد نزاعات انفصالية في العديد من الدول الإفريقية، مثل انجولا والسنغال وإثيوبيا، إلا أنها تفتقد الدعم والمساندة الدولية .

إن الصراعات السياسية والحروب في ليبيا سمحت من خلالها الأطراف المحلية إلى تدخل القوى الدولية والإقليمية كفاعلين أساسيين في تحديد نمط وتوجه الصراعات في ليبيا، وما تدويل الصراع الليبي إلا صورة من صورة الصراع على ليبيا بين القوى الإقليمية والدولية، قد يدفع عوامل الضعف في بنية الدولة إلى التفكك خاصة في ظل تعالي أصوات النزاعات الانفصالية في ظل الانقسام السياسي وعدم قدرة القوى الوطنية على لعب دورها في تقديم مشروع وطني جامع يحافظ على الهوية الوطنية ويحقق حلم الدولة الوطنية الحديثة، مما يجعل الاعتقاد إلى أن الخريطة الليبية معدة سلفا ضمن المشروع التفكيكي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكيانات الجغرافية المتعددة[26].

مستقبل ليبيا في ظل عيوبها الجيوبوليتيكية:

أمام ليبيا عدة خطوات مهمة وخطيرة لتامين مصيرها وكيانها السياسي والتغلب على نسيجها الطبيعي المفكك للوصول إلى ايجابية فعالة في أدائها الجيوبوليتيكي، ويمكن عرض أهم الخطوات فيما يلي: –

1 – يجب أن تتوافق جميع القوى الداخلية على رؤية واضحة لبناء الدولة وتأجيل صراعاتها إلى مرحلة الاستقرار الدائمة للدولة، ويجب طرح مشروع وطني يعبر عن كافة القوى السياسية وعن إرادة الشعب.

2 – محاولة إنشاء أقطاب نمو جديدة تحاول تحقيق ربط ودمج مكاني بين توجه شرق – غرب، ويربط بين المناطق المتباينة سكانياً وعمرانياً (مثل خط نمو جالوا – أوجلة – اجخرة – إلى الجغبوب إلى خط نمو ودان – هون – سوكنه – إلى الشويرف – إلى القريات)، هذا الدمج سيؤدي إلى تخفيف حدة التفريغ الداخلي باتجاه الأطراف، ويساعد على التواصل بين إقليمي برقة وطرابلس ويجعل من منطقة الهلال النفطي منطقة وصل وليست قطع .

3 – التشتت الطبيعي كعامل جيوبوليتيكي في شكل الدولة الليبية سيكون عامل مؤثر سلبا

على سياسات التنمية المكانية في ليبيا، وعليه يجب على أجهزة الدولة محاولة دمج المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الساحل الليبي مع المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة الصحراوية للحصول على نموذج تنموي يتماشى مع واقع البلاد .

4 – إن تطبيق اللامركزية بمعنى تفويض أو نقل إدارة التنمية إلى سلطة اتخاذ القرار المحلية لا يعني بالضرورة تطبيق نظام الفيدرالية أو استقلال للأقاليم، وعليه فلا تعارض بين أن يقوم في ليبيا حكم محلي، وأن تستمر ليبيا دولة موحدة وبسيطة استجابة لمعطيات التباين المكاني وتحديداً لمعطيات المجتمعات المحلية.

5 – تطوير بنية اتصالية حديثة للمواصلات والنقل تربط كافة مناطق الدولة وتزيد من معدلات التواصل بين مناطق البلاد المختلفة لتحقيق أعلى معدلات للدمج المكاني .

6 – على ليبيا تطوير استراتيجيات للتعاون الإقليمي تقوم على أسس من المصلحة المشتركة تضمن الاستقرار والتفاعل الايجابي بين دول الجوار وليبيا، بدلاً من سياسيات متذبذبة لا تنظر برؤية ثاقبة للأبعاد الجيوبوليتيكية لدول الجوار التي لها فواعل في الداخل الليبي مما قد يهدد كيان ليبيا السياسي .

7 – التأكيد على التنمية المكانية بين جميع مناطق ليبيا لتحقيق العدالة المكانية التي تعد من وسائل الدمج المكاني بين مناطق البلاد حتى تتحقق وحدة الكيان السياسي جغرافياً، ويتم نقل البلاد إلى مرحلة الاستقرار الدائم التي تقوم على أسس الديمقراطية المكانية التي تخفف من حدة الاحتقان بين كافة المناطق[27].

8 – يجب على الدولة والمجتمع الاعتراف بأن هناك تنوعاً عرقياً ولغوياً يصل إلى درجة كبيرة من الاختلاف بين كافة أطياف السكان في البلاد، وإذا لم يدار هذا التنوع العرقي واللغوي بشكل فاعل في مصلحة البلاد ووحدتها، فانه يصبح مصدر خطر جيوبوليتيكي على ليبيا باعتبار أن هذا التنوع والاختلاف العرقي واللغوي سيدفع قوى خارجية لإدارته على مستوى البلاد والدول المجاورة .

9 – يجب تحديد أهداف التنمية بشكل موضوعي ينبع من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع من خلال مشاركة حقيقية من كل فئات هذا المجتمع ومن خلال مؤسساته، وليس تحديد الأهداف عن طريق أعمال النخبة، فمثلا الأهداف التنموية يحددها المجتمع وليس وزارة

التخطيط عن طريق أصغر وحدة إدارية محلية وبناءً عليه تتصاعد الأهداف من مستوى إلى آخر حتى يأتي دور وزارة التخطيط .

10- تتأسس الدول الوطنية في الغالب على مفهوم الترابط الاندماجي المصالحي بين مجموعات سكانية متنوعة داخل إقليم محدد تشغله سلطة حاكمة بموجب عقد اجتماعي بين السلطة وتلك المجموعات السكانية مبني على مفهوم المواطنة المتجاوزة لمقتضيات الانتماءات الأولية وهو ما فشلت فيه الدولة الليبية مما أفرغ الإقليم من عناصر قوته الجيوسياسية[28].

الخاتمة:

يعد موضوع الدراسة ذو أهمية بالغة عند دراسة الأبعاد الجغرافية السياسية للازمة الليبية، لأن هذا العناصر التي تتغلغل في كيان الدولة الليبية، فالتركيز على معالجتها يحد من مخاطرها، ويفعل النسق الموحد للدولة الوطنية التي تجمع كافة أقاليمها في إطار تشكيل دولة موحدة لا تعاني من مخاطر التقسيم والانقسام وتبرز متغيرات الاندماج، مما يجعلها دولة فعالة في أدائها الداخلي ومحيطها الخارجي ومن هذا المنطلق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

نتائج الدراسة :-

بعد استعراض الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة وتحليل المشكلة البحثية توصل الباحث إلى عدة نتائج في البحث من أبرزها :-

1 – أن التكوين الداخلي لليبيا ممزق ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، وبالتالي قدر من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني وتركز للموارد في مناطق فراغ سكاني مما أضعف حالة الاندماج المكاني في الدولة .

2 – تطرف مركز الدولة الذي يقع في الركن الشمالي الغربي من البلاد، وهو بذلك قلب ميت قلل من قدرة الدولة على التفاعل وإدارة أقاليمها بفاعلية تخدم التجانس والاندماج السكاني والمكاني في ظل أسلوب إدارة مركزي لا يراعي التنوع والتباين بين أقاليم البلاد .

3 – تنامي مؤشرات التباعد بين أقاليم البلاد الرئيسية والفرعية بسبب تغاضي الدولة عن معالجة مشكلاتها الجيوبوليتيكية، مما أدى إلى عدم قدرة السلطة الحاكمة على بنية المجتمع المتنوعة .

4 – تعاني البــلاد من ضعف بنية الاتصال والتواصل فيما بين أقاليمها المختلفة بفعل التباين في مستويات التنمية التي بدلا من أن تكون عامل للدمج المكاني أصبحت عامل للتفاوت المكاني مما ترتب عليه بروز الجماعات المصلحية الجهوية التي استغلت عامل التفاوت في التنمية للبروز ولعب أدوار سلبية تخدم الهويات الجهوية على حساب هوية الدولة .

5 – من أبرز ملامح التطور الجيوبوليتيكي لليبيا حالة الانقسام الثنائي بين أكثر من قوة خارجية، حيث تعرضت البلاد إلى سبع حالات انقسام، مما أثر على مشهد الدولة الوطنية الحديثة .

6 – طغيان الهويات المحلية في الآونة الأخيرة على حساب هوية الدولة الجامعة لعدم قدرة الدولة على إدارة التنوع فيها بحكم تأثير معضلاتها الجيوبوليتيكية .

7 – وجود جيوب لغوية في الدولة ذات اتجاه خارجي بحكم توطنها الجغرافي في أطراف الإقليم الليبي وامتداداتها في دول الجوار مما يزيد من خطورة دورها الذي أذا لم يتم احتوائه حتما سوف يكون في طريق عرقلة بناء الدولة الموحدة ويزيد من حدة عدم التجانس في البلاد .

8 – غياب البنية المؤسساتية في ليبيا خلال فترة حكم القذافي أسهم في تنامي النزعات المحلية وأصبح معه الولاء للقبيلة على حساب الولاء للوطن أمر اعتيادي بحكم فشل الدولة والنخبة الحاكمة في بناء هوية جامعة أساسها المواطنة والعدالة المكانية .

التوصيات:

في ظل عرض المعضلات الجيوبوليتيكية للدولة الليبية والتي تمثل عناصر ضعف في كيانها، نستعرض بعض التوصيات التي تحد من تأثير هذه المعضلات، وتساهم في المحافظة على كيان البلاد ومن ابرز هذه التوصيات ما يلي: –

1 – لاجتياز ليبيا لمشكلاتها العميقة حاليا يجب أن تتوافق النخب الحاكمة والقوى الوطنية على رؤية واضحة وموحدة لفكرة بناء الدولة من خلال مشروع وطني يضم الجميع ويعبر بالدولة هذه المرحلة الصعبة والحرجة في تاريخها .

2 – خلق هوية جامعة للوطن تعتمد المواطنة أساساً لها تحقق العدالة والمساواة بين جميع سكان الأقاليم في البلاد .

3 – إنشاء نواة جديدة للدولة تمثل نقطة جذب للأقاليم المختلفة والمتنافسة تكون في المنطقة الوسطى لا تخضع لعوامل التحيز والتعاطف الاجتماعي تمارس هدفها الأساسي كمركز للدولة جامع بين الأقاليم المختلفة يحافظ على كيان الدولة .

4 – تخفيف حدة التفريغ الداخلي نحو أطراف الدولة من خلال سياسات الدمج المكاني (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) التي تهدف إلى ربط مناطق البلاد ببعضها البعض.

5 – إنشاء أقطاب نمو جديدة (اقتصادية – عمرانية – صناعية) لتخفيف حدة هيمنة أقطاب النمو التقليدية في الدولة (طرابلس– بنغازي – سبها – مصراتة – البيضاء – الزاوية)

من أجل تحقيق مؤشرات دمج مكاني تدفع بالتجانس بين مناطق البلاد .

6 – قيام حكم محلي على أساس نظام اللامركزية في إدارة مناطق البلاد استجابةً لمعطيات التفاوت المكاني وتلبية رغبة تلك المناطق والجماعات المحلية في تحقيق طموحاتها ورغباتها في إدارة مناطقها وتلبية احتياجاتها وتحقيق تجانسها في كيان الدولة .

7 – على الدولة أن تنتهج أسلوب التنمية المكانية في تحقيق التنمية بين معظم أقاليم البلاد باعتباره أسلوب تنموي يخدم عمليات الترابط بين المناطق المختلفة ويحقق مؤشرات ايجابية تحد من التفاوت المكاني في مستويات المعيشة.

الهوامش والتعليقات:

1- الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا، سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995م، ص 13 .

2- المرجع السابق، ص ص 16 – 20 .

3- الهادي بولقمة، لنشرب من البحر، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثانية، العدد الأول، 1989م، بنغازي، ص 62.

4- دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المسح الوطني للسكان عام 2012م، طرابلس، ص1.

5- منصور محمد الكيخيا، السكان، كتاب الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي بولقمة، سعد خليل القزيري، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995م، ص ص335 – 338.

6- فؤاد حمه خورشيد، الجيوبولتكس، بغداد: مطبعة دار الشؤون الثقافية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ط1، 2009م، ص ص 89 – 91 .

7- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة : 1965م، ص 297 .

8- خالد محمد بن عمور، اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية، طبرق، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، 2014م، ص ص 160 – 161 .

9- نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، القاهرة : 1958م، ص 27 .

10- خالد محمد بن عمور، مرجع سبق ذكره، ص 162.

11- جمال حمدان، العالم الإسلامي، القاهرة : 1971م، ص ص133- 134 .

12- جمال حمدان، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م، ص ص33–38 .

13- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971م، ص 209.

14- نقولا زيادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 110 – 115 .

15- جمال حمدان، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 52 – 64 .

16- المرجع السابق، ص ص67 – 70 .

17- خالد محمد بن عمور، مرجع سبق ذكره، ص 170.

18- المرجع السابق، ص ص38 – 72 .

19- عوض يوسف الحداد، تأثير العملية السياسية على الحيز الجغرافي، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، تحرير محمد زاهي المغيربي وآخرون، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 2007م، ص 98 .

20- عبدالرازق علي الرجيبي، ليبيا أهمية الموقع وإستراتيجية المكان، المجلة الجامعة، الزاوية، مركز البحوث والدراسات العليا بجامعة السابع من ابريل، العدد الثامن، 2006م، ص202 .

21- احمد الصاوي، الأبعاد غير المعلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي: الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، مجموعة باحثين، مالطا، مركز العالم الإسلامي، 1992م، ص 166 .

22- جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

23- عبدالرازق علي الرجيبي، مرجع سبق ذكره، ص218 .

24-(أ) طريقة نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية وفقاً للمعادلة التالية:

طول الحدود البحرية ÷ إجمالي الحدود × 100

طول الحدود البرية ÷ إجمالي الحدود × 100

وبتطبيق ذلك على ليبيا تبين أن نسبة الحدود البحرية بلغت29.2 % مقابل 70.8 % للحدود البرية مما يعني أن الدولة ذات توجه بري .

(ب) طريقة نسبة الحدود البحرية إلى المساحة وفقاً لما يلي : -

طول الحدود البحرية ÷ المساحة، وبتطبيق هذه المعادلة نجد أنها بلغت 0.001 وهي تشير إلي أن ليبيا ذات توجه بري

(ج) طريقة معامل الاحتكاك وفقاً للمعادلة : -

طول الحدود البرية ÷ مساحة الدولة × كثافة السكان ، وبتطبيق هذا المعامل نجد انه بلغ 0.008 وهو يشير إلى أن ليبيا ذات توجه بري مما يحدد توجهاتها وتفاعلاتها وسلوكها الخارجي .

25- خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 64 ، سبتمبر 2014م، ص 45 .

26- خالد محمد بن عمور، إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية وأثرها على الاندماج والهوية، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

27- خالد محمد بن عمور، اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص174-175.

28- المرجع السابق، ص 175.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:-

1- أحمد صدقي الدجاني، ل**يبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني 1882م-1911م**، المطبعة الفنية،1971م.

2 - الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، **الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا** ، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995م .

3 – جمال حمدان، **العالم الإسلامي**، القاهرة: 1971م .

4- جمال حمدان، **الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م.

5- خالد محمد بن عمور، **اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية**، طبرق، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، 2014م .

6- عبد العزيز طريح شرف، **جغرافية ليبيا**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971م.

7- عبد اللطيف محمود البرغوثي، **التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي**، بيروت، منشورات الجامعة الليبية، دار صادر، ط1، 1971م ،

8- عمر علي بن إسماعيل، **انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795م-1835م**، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1966م .

9- فؤاد حمه خورشيد، **الجيوبولتكس**، بغداد: مطبعة دار الشؤون الثقافية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ط1 ، 2009م .

10- محمد عوض محمد، **الشعوب والسلالات الإفريقية**، القاهرة: 1965م .

11- منصور محمد الكيخيا، **السكان، فصل في كتاب الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا**، تحرير: الهادي بولقمة، سعد خليل القزيري، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1 ، 1995م .

12- نقولا زيادة، **ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال**، القاهرة: 1958م .

ثانياً: الدوريات العلمية:–

1– الهادي بولقمة، **لنشرب من البحر**، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثانية، العدد الأول، بنغازي، 1989م.

2– خالد حنفي علي، **خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 64، سبتمبر، 2014م .

3– عمر عاشور، **الدولة الفاشلة في ليبيا**، مجلة تحولات استراتيجية، العدد 185، يوليو، 2011م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة .

4– عوض يوسف الحداد، **تأثير العملية السياسية على الحيز الجغرافي**، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، تحرير: محمد زاهي المغيربي وآخرون، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، 2007م .

5– محمد صفي الدين أبو العز، **توازن القوى في منطقة البحر المتوسط**، مجلة المستقبل العربي، العدد السابع، مايو، 1979م .

ثالثاً: الرسائل العلمية:–

1– خالد محمد بن عمور، **أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من1951م–1997م، دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2000م.

رابعاً: التقارير والإحصاءات الرسمية: –

1 – دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، **المسح الوطني للسكان عام 2012م**، طرابلس.

خامساً: البحوث غير المنشورة :–

1– خالد محمد بن عمور، **إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية وأثرها على الاندماج والهوية، منظور جغرافي سياسي** .